

وإنما الغَرْض أن تُبَيِّن ضرورة العبد وفاقته إلى هداية الصِّراط المستقِيم، وأن ينفتح لك بابُ إلى معرفة الإنحراف.

ثُمَّ إنَّ الصِّراطَ المستقِيمَ هُوَ أمورٌ باطِنةٌ في القلبِ مِنْ اعتقاداتٍ، وإراداتٍ، وغير ذلك، وأمورٌ ظاهرةٌ مِنْ أقوالٍ وأفعالٍ، قد تكونُ عباداتٍ، وقد تكونُ أيضًا عاداتٍ؛ في الطعام، واللباس، والنكاح، والمسكن، والاجتماع والافتراق، والسفر، والإقامة، والرُّكوب، وغير ذلك.

وهذه الأمورُ الباطنةُ والظاهرةُ بينهما ارتباطٌ ومناسبةٌ؛ فإنَّ مَا يَقومُ بالقلبِ مِنْ الشُّعورِ والحالِ يُوجِبُ أمورًا ظاهرةً، ومَا يَقومُ بالظاهرِ مِنْ سائرِ الأَعْمَالِ يُوجِبُ للقلبِ شُعورًا وأحوالًا^[١]!

وقد بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ بالحكمةِ التي هي سُنَّتَهُ، وهي الشُّرُوعةُ والمِنهاجُ الْذِي شَرَعَهُ لَهُ.

فكانَ مِنْ هَذِهِ الْحِكْمَةِ: أَنْ شَرَعَ لَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ مَا يُبَيِّنُ سَبِيلَ الْمَغْضوبِ عَلَيْهِمْ، وَالضَّالِّينَ؛ فَأُمِرَ بِمُخَالَفَتِهِمْ فِي الْهَدْيِ الظَّاهِرِ

[١] وهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١)، وَهَذَا حَقِيقَةٌ، فَإِنَّ لَوْلَى بِسْتَ مِثْلَ لِيَّاْسِ فَلَانَ، أَلَا تَشْعُرُ أَنَّ قَلْبَكَ يَمْيِلُ إِلَيْهِ؟ بَلِّ؛ وَهَذَا قَلْدَتَهُ، فَكَذِيلُكَ الَّذِي يَتَشَبَّهُ بِالْكُفَّارِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِقَلْبِهِ مَيْلٌ إِلَيْهِمْ؛ وَهَذَا جَزَمُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بِأَنَّ مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ، وَلَمْ يَقُلْ: فَيَكَادُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ، قَالَ: فَهُوَ مِنْهُمْ فِيمَا حَصَلَ بِهِ الشَّبَهُ قَطْعًا، إِذَا لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ إِذَا تَشَابَهَا فِي الْلَّبَاسِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ: «مِنْهُمْ» حَتَّىٰ فِي الْبَاطِنِ؛ لِأَنَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ لِلْقَلْبِ مَيْلٌ وَشُعُورٌ لِلْمُتَشَبِّهِ بِهِمْ، وَهَذَا شَيْءٌ مُجَرَّبٌ مَعْرُوفٌ.

(١) أخرجه أبو داود: كتاب اللباس، باب في لبس الشهرة، رقم (٤٠٣١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

- وإن لم يَظْهِرْ لِكَثِيرٍ مِّن الْخَلْقِ فِي ذَلِكَ مَفْسَدَةً - لأُمُورٍ^[١] :

منها: أن المشاركة في الهدى الظاهر تُورِث تَنَاسُبًا وَتَشَاكُلاً بَيْنَ الْمُتَشَابِهِينَ؛ يَقُولُ إِلَى مُوافِقةٍ مَا فِي الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَحْسُوسٌ، فَإِنَّ الْلَّاْبَسَ ثِيَابَ أَهْلِ الْعِلْمِ - مَثَلًاً - يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ نَوْعًا اِنْصَامٍ إِلَيْهِمْ^[٢] ، وَاللَّاْبَسُ لِثِيَابِ الْجُنُدِ الْمُقَاتِلَةِ - مَثَلًاً - يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ نَوْعًا تَخْلُقُ بِأَخْلَاقِهِمْ، وَيَصِيرُ طَبْعَهُ مُتَقَاضِيًّا لِذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَمْنَعَهُ مَانِعٌ^[٣] .

[١] قوله رحمه الله: «وَإِنْ لَمْ يَظْهِرْ»، جملة مُعْتَرِضةٌ؛ وقوله: «لِأُمُورٍ» متعلقة بـ«فَأُمُرٌ بِمُخَالَفَتِهِمْ»؛ وذلك لأنَّه قد لا يَظْهِرُ لِلإِنْسَانِ مَفْسَدَةً فِي الْمُوافِقةِ؛ فَإِمَّا أَنْ لَا تَظْهِرَ الْآنَ، وَتَظْهُرَ فِيهَا بَعْدًا، وَإِمَّا أَنْ لَا تَظْهِرَ أَبَدًا.

[٢] هَذَا صَحِيحٌ، وَقَدْ يَكُونُ مُرَايَيَا فَيُرِيدُ أَنْ يُقْلِدُهُمْ، لَكِنْ فِي الْغَالِبِ أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ تُحِبُّ شَخْصًا، فَإِنَّكَ تَفْعَلُ مِثْلَهُ؛ فَمَثَلًاً: لَمَّا كُنَّا تَلَامِيذَ نَرَى مَا يَفْعَلُهُ شِيخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ فَنَقْلَلُهُ تَمَامًا حَتَّى فِي كَيْفِيَةِ لِبَاسِ الْعَبَاءَةِ، وَفِي الْمِشِيشَةِ أَيْضًا، نُحَاوِلُ هَذَا؛ لِأَنَّ الإِنْسَانَ إِذَا شَعَرَ أَنَّهُ مُشَابِهٌ لَهُذَا الإِنْسَانَ فِي الْهَدِيَ الْظَّاهِرِ، فَهُوَ يَشُعُّرُ بِأَنَّهُ يُوَافِقُهُ فِي الْهَدِيِ الْبَاطِنِ، كَذَلِكَ الإِنْسَانُ يَلْبِسُ بَدْلَةَ عَسْكَرِيَّةٍ، يَشُعُّرُ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْجُنُديِّ، وَلَيْسُ مُوَافِقًا لِلْمَشَايِخِ؛ بَلْ لِلْجُنُودِ.

فَأَهْلُ الْعِلْمِ هُمْ زِيَّ مُخْصوصٌ، فَانْظُرْ مَثَلًاً: الْآنَ عَنْدَنَا فِي السُّعُودِيَّةِ، غَالِبُ الْمَشَايِخِ مُنْذَ زَمَنٍ غَيْرَ بَعِيدٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَمْشِيَ فِي السُّوقِ إِلَّا وَعَلَيْهِ «مِشْلَحٌ»، أَمَّا الْآنَ فَقَدْ تَوَسَّعُوا، فَلَوْ وَجَدْتَ عَشَرَةً وَبَيْنَهُمْ رَجُلٌ يَلْبِسُ مِشْلَحًا عَرَفْتَ أَنَّهُ الشِّيخُ، كَذَلِكَ لَا يَلْبِسُونَ الْعُفْلَ أَيْضًا؛ وَهَذَا فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُذَا لِيُسْ غَرِيبًا وَلَا بَشِيءٌ مُنْكَرٌ، لِأَنَّ تَمِيزَ الْعَالَمِ - عَلَى الْأَقْلَ - يَجْعَلُ مَنْ كَانَ جَاهِلًا بِهِ وَلَا يَعْرِفُهُ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِهِيَّتِهِ.

[٣] مِنَ الْحِكْمَةِ مِنَ الْمُخَالَفَةِ فِي الْهَدِيَ الْظَّاهِرِ: أَنَّ المُشارِكةَ فِي الْهَدِيَ الْظَّاهِرِ تُورِثُ تَنَاسُبًا وَتَشَاكُلاً فِي الْهَدِيِ الْبَاطِنِ.

وَمِنْهَا: أَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِي الْهُدَى الظَّاهِرِ تُوْجِبُ مُبَايِنَةً، وَمُفَارِقَةً تُوْجِبُ الْانْقِطَاعَ عَنْ مُوجِبَاتِ الْغَضَبِ، وَأَسْبَابِ الْضَّلَالِ، وَالانْعَطافِ إِلَى أَهْلِ الْهُدَى وَالرَّضْوَانِ وَتَحْقِيقَ مَا قَطَّعَ اللَّهُ مِنَ الْمُوَالَةِ بَيْنَ جُنْدِهِ الْمُفْلِحِينَ وَأَعْدَائِهِ الْخَاسِرِينَ، وَكُلُّمَا كَانَ الْقَلْبُ أَنَّمَّ حَيَاةً، وَأَعْرَفَ بِالإِسْلَامِ الَّذِي هُوَ إِلَيْهِ - لَسْتُ أَعْنِي بِجُرْدِ التَّوْسُّمِ بِهِ ظَاهِرًا، أَوْ بِاَطْنَانًا بِمُجْرَدِ الاعْتِقَادَاتِ مِنْ حِيثِ الْجَمْلَةِ - كَانَ إِحْسَاسُهُ بِمُفَارِقَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى بِاطْنَانًا أَوْ ظَاهِرًا أَنَّمَّ، وَيُعْدُهُ عَنِ الْأَخْلَاقِ الْمَوْجُودَةِ فِي بَعْضِ الْمُسْلِمِينَ أَشَدَّ.

وَمِنْهَا: أَنَّ مُشارِكتَهُمْ فِي الْهُدَى الظَّاهِرِ تُوْجِبُ الْاِخْتِلاَطَ الظَّاهِرَ، حَتَّى يَرْتَفَعَ التَّمْيِيزُ ظَاهِرًا بَيْنَ الْمَهْدِيَيْنِ الْمَرْضَيْنِ، وَبَيْنَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّيْنِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْحِكْمَيَّةِ.

هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الْهُدَى الظَّاهِرِ إِلَّا مُبَاحًا مَحْضًا لَوْ تَجَرَّدَ عَنْ مُشَابِهِتِهِمْ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ مُوجِبَاتِ كُفْرِهِمْ؛ كَانَ شُعْبَةً مِنْ شُعْبَ الْكُفْرِ، فَمُوافِقَتِهِمْ فِيهِ مُوافِقَةً فِي نَوْعِ مِنْ أَنْوَاعِ مَعَاصِيهِمْ، فَهَذَا أَصْلُ يَنْبَغِي أَنْ يُتَفَطَّنَ لِهِ [١].

[١] هَذَا صَحِيحٌ، وَانْظُرُ إِلَيْهِ الْآنَ فِي الْأَسْوَاقِ تَجِدُ النَّاسَ مِنْ غَيْرِ بَلَادِنَا لَا تَدْرِي أَمْسِلَمٌ هُوَ أَوْ كَافِرٌ؛ لَأَنَّ الرَّزِّيَّ وَاحِدٌ، فَلَا تَمْيِيزُ بَيْنَهُمَا، مَعَ أَنَّهُ فِي عَصُورِ إِلَيْهِمُ الْنَّيْرَةِ الْمُضِيَّةِ كَانَ أَهْلُ الدِّمَّةِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَمْيِيزُوا عَنِ الْمُسْلِمِيْنَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الْأَلْيَسَةُ مِنْ خَصَائِصِ الْمُسْلِمِيْنَ مُنْعِوْمَةً مِنْهُمَا، وَحَتَّى فِي الْمَرْكُوبِ لَا بُدَّ أَنْ يَتَمْيِيزُوا عَنْهُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ الْمُسْتَعَنُ.

مَسَأَلَةُ لُبْسِ الْبِنْطَالِ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِالْخِتَالِفِ الْأَمْكِنَةِ، فَفِي بَعْضِ الْبِلَادِ إِسْلَامِيَّةٍ الْآنَ لَا يَلْبِسُونَ إِلَّا الْبِنْطَلُونَ فَيَكُونُ لُبْسُهُ لَيْسَ مُشَابِهًةً، وَفِي بَعْضِ الْبِلَادِ إِسْلَامِيَّةٍ لَا يَعْرِفُونَهُ أَبَدًا إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْأَجَانِبِ فَهُوَ حِينَئِذٍ يَكُونُ تَشَبُّهًا.

وفي ابتداء الأمر رُبّما ينطِقُ عليه كلام شيخ الإسلام رحمه الله بأن فيه الموافقة، وفيه أيضًا أنه سبب لظهور حَجْمَ الْبَدَنَ لَا سيًّا إذا كان ضيقًا، ثم أيضًا فيه علة ثالثة وهو أنَّه يمنع من الإتيان بسُنْنِ الصلاة على المطلوب، وهذا يُشُقُّ عليهم كثيراً السُّجُودُ والجلوس بين السجدين والشهود فتتجدد في قلق؛ وسيأتي - إن شاء الله^(١) - الكلام على هذا أنه إذا جاء الأمر وصار عاماً مُشتَركاً فلا مشابهة؛ ويبيَّن النَّظر هل هو مُضْرِّ بنفسه أو لا؟.

* * *

(١) ينظر: (ص: ٢٥٤).

فصل

لِمَ كَانَ الْكَلَامُ فِي الْمُسَأَلَةِ الْخَاصَّةِ قَدْ يَكُونُ مُنْدَرِجًا فِي قَاعِدَةِ عَامَّةٍ؛ بَدَأْنَا بِذِكْرِ بَعْضِ مَا دَلَّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى الْأَمْرِ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ، وَالنَّهِيِّ عَنِ مُشَابَّهَتِهِمْ فِي الْجُمْلَةِ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ عَامًّا فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ الْمُخَالِفَةِ، أَوْ خَاصًّا بِعِصْبَاهُمْ، وَسَوَاءً كَانَ أَمْرًا إِيجَابٍ، أَوْ أَمْرًا اسْتِحْبَابٍ، ثُمَّ أَتَبَعْنَا ذَلِكَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى النَّهِيِّ عَنِ مُشَابَّهَتِهِمْ فِي أَعْيَادِهِمْ خُصُوصًا.

وَهُنَا نُكْتَةٌ قَدْ نَبَهْتُ عَلَيْهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ، وَهِيَ أَنَّ الْأَمْرَ بِمُوافَقَةِ قَوْمٍ أَوْ بِمُخَالَفَتِهِمْ، قَدْ يَكُونُ لِأَنَّ نَفْسَ قَصْدٍ مُوافَقَتِهِمْ -أَوْ نَفْسَ مُوافَقَتِهِمْ- مَصْلَحةً، وَكَذَلِكَ نَفْسُ قَصْدٍ مُخَالَفَتِهِمْ -أَوْ نَفْسَ مُخَالَفَتِهِمْ- مَصْلَحةً، بِمَعْنَى: أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلُ يَتَضَمَّنُ مَصْلَحةً لِلْعَبْدِ أَوْ مَفْسَدَةً، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ الَّذِي حَصَلَتْ بِهِ الْمُوافَقَةُ أَوِ الْمُخَالَفَةُ -لَوْ تَجَرَّدَ عَنِ الْمُوافَقَةِ وَالْمُخَالَفَةِ- لَمْ يَكُنْ فِيهِ تِلْكَ الْمَصْلَحةُ أَوِ الْمَفْسَدَةُ، وَهَذَا نَحْنُ نَتَنَعَّضُ بِنَفْسِنَا مُتَابِعِنَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالسَّابِقِينَ فِي أَعْمَالٍ لَوْلَا أَتَّهُمْ فَعَلُوهَا لَرِبِّهَا قَدْ كَانَ لَا يَكُونُ لَنَا مَصْلَحةً؛ لِمَا يُورِثُ ذَلِكَ مِنْ مَحَبَّتِهِمْ وَاتِّلَافِ قُلُوبِنَا بِقُلُوبِهِمْ، وَأَنَّ ذَلِكَ يَدْعُونَا إِلَى مُوافَقَتِهِمْ فِي أَمْوَارٍ أُخْرَى، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ^[١].

[١] قوله رحمه الله: «لِمَا يُورِثُ»؛ هَذَا تَعْلِيلٌ كَوْنِنَا نَتَنَعَّضُ بِنَفْسِنَا مُتَابِعِنَا؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْمُتَابَعَةِ تُورِثُ الْمَحَبَّةَ وَاتِّلَافَ قُلُوبِنَا بِقُلُوبِهِمْ... إِلَى آخِرِهِ؛ وَهَذَا تُبَيِّنُ عَنِ مُوافَقَةِ الْكُفَّارِ؛ لِأَنَّ مُوافَقَتِهِمْ قَدْ يَحْصُلُ بِهَا ذَلِكَ، أَيْ: يَحْصُلُ بِهَا الْمَحَبَّةَ وَاتِّلَافَ قُلُوبِنَا بِقُلُوبِهِمْ، وَقَصْدُ الْمُخَالَفَةِ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ، مَطْلُوبٌ لِلشَّارِعِ، يَعْنِي: قَصْدُ مُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ وَالْمُشَرِّكِينَ، نَفْسُ الْقَصْدِ فِيهِ خَيْرٌ وَأَجْرٌ، فَإِذَا حَصَلَ الْقَصْدُ وَالْمُخَالَفَةُ بِالْفِعْلِ؛ كَانَ هَذَا أَبْلَغَ.

كذلك قد تتضمن بمتابعتنا الكافرين في أعمال، لو لا أنهم يفعلونها لم تتضمن بفعلها، وقد يكون الأمر بالموافقة والمخالفة؛ لأن ذلك الفعل الذي يُواافق فيه أو يخالف مُتضمن للمصلحة أو المفسدة ولو لم يفعلاه، لكن عبر عن ذلك بالموافقة والمخالفة على سبيل الدلالة والتعريف، فتكون موافقتهم دليلاً على المفسدة، ومخالفتهم دليلاً على المصلحة^[١]، واعتبار الموافقة والمخالفة على هذا التقدير من باب قياس الدلالة^[٢]، وعلى الأَوَّلِ من باب قياس العلة.

وقد يجتمع الأمران، أعني: الحكمة الناشئة من نفس الفعل الذي وافقناهم أو

[١] الفرق أنَّ الْأَمْرَ بِمُخَالَفَةِ الْكُفَّارِ في أَمْرٍ لَوْ لَمْ يَفْعُلُوهُ لَمْ نَكُنْ مَأْمُورِينَ بِاجْتِنَابِهِ، لَأَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ لَيْسَ بِمَضَرٍّ، لَكِنْ لَكُوْنِهِمْ اخْتَصُّوا بِهِ إِنَّ مُوَافَقَتَنَا إِيَّاهُمْ مَضَرٌّ.

ولُنْقلُ: إِنَّهُ نَوْعٌ مِنْ كِيفِيَّةِ الْلِبَاسِ مَثَلًا، فَكُوْنُهُمْ يَلْبِسُونَ الْقَمِيصَ عَلَى هِيَّةِ وَصْفَةِ مُعِيَّنةٍ اخْتَصُّوا بِهَا، لَوْ لَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَلْبِسُونَهُ عَلَى هَذَا الْوَصْفَ، لَكَانْ لُبْسُهُ عَلَى هَذَا الْوَصْفَ جَائِزًا، لَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا مُخْتَصًّا بِهِمْ أَمْرُنَا بِالْمُخَالَفَةِ، وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ مَعَ أَنَّ مَا أَمْرُنَا بِالْمُخَالَفَةِ لَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَقَدْ نَكُونُ أَمْرُنَا بِالْمُخَالَفَةِ مَعَ أَنَّهُ فِيهِ ضَرَرٌ؛ كَالْأَلْبِسَةِ الَّتِي يَخْتَصُّونَ بِهَا وَهِيَ لَا تَسْتُرُ الْعُورَةَ كَمَا يَنْبَغِي، هَنَا نَفْسُ الْلِبَاسِ فِيهِ مَفْسَدَةٌ، فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ بِاجْتِنَابِهِ، لَكِنْ كَوْنِهِ يَخْتَصُّ بِهِمْ، هَذِهِ مَفْسَدَةٌ أُخْرَى فِيْنِهِ عَنْهُ لِقَصْدِ مُخَالَفَتِهِمْ، وَصَلَاحُ قُلُوبِنَا بِقَصْدِ الْمُخَالَفَةِ أَبْلُغُ مِنْ صَلَاحِ قُلُوبِنَا بِقَصْدِ اجْتِنَابِ هَذَا الْلِبَاسِ الَّذِي لَا يَسْتُرُ الْعُورَةَ. وَهَذِهِ نَقْطَةٌ مُهِمَّةٌ بِالنِسْبَةِ لِمَا أَمْرُنَا بِمُخَالَفَتِهِمْ فِيهِ، أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَعْيَادِ فَالْأَمْرُ أَشَدُ، وَسِيَّدُكُرُّهُ الْمُؤْلَفُ رَحْمَهُ اللَّهُ.

[٢] قوله رحمه الله: «مِنْ بَابِ قِيَاسِ الدَّلَالَةِ»؛ لَأَنَّ عِلَّةَ التَّحْرِيمِ مَوْجُودَةُ، سَوَاءً اخْتَصُّوا بِهَا أَمْ لَمْ يَخْتَصُوا؛ لَكِنْ كَوْنِهِ مِنْ اخْتَصَاصَتِهِمْ فَحَذَرَ مِنْ مُوَافَقَتِهِمْ؛ فَهَذَا مِنْ بَابِ قِيَاسِ الدَّلَالَةِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَمِنْ بَابِ قِيَاسِ العِلَّةِ.

خالفناهم فيه، ومن نفس مشاركتهم فيه، وهذا هو الغالب على الموافقة والمخالفة المأمور بها والمنهي عنها، فلا بد من التقطن لهذا المعنى؛ فإنه به يُعرف معنى تبني الله لنا عن اتباعهم ومُوافقتهم مطلقاً ومقيداً^[١].

واعلم أن دلالة الكتاب على خصوص الأعمال وتفاصيلها، إنما يقع بطريق الإجمال والعموم أو الاستلزم، وإنما السنة هي التي تفسّر الكتاب وتبيّنه، وتدلّ عليه، وتعبر عنه، فنحن نذكر من آيات الكتاب ما يدلّ على أصل هذه القاعدة في الجملة، ثم نتبع ذلك الأحاديث المفسّرة في أثناء الآيات وبعدها:

قال الله سبحانه: «وَلَقَدْ أَئْتَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَبَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ وَإِذَا نَهَمُوا مِنَ الْأَمْرِ فَمَا أَخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمْ أَعْلَمُ بِعِيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾ إِنَّمَا جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَشْيَعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَنْ يُعْنِوْا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُنْتَقِيْنَ» [الجاثية: ١٦-١٩].

أخبر سبحانه أنَّ أَنْعَمَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِنَعْمِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا.....

[١] يمكن أن تظهر مفسدة في نفس الموافقة لهم، ونفس الشيء الذي يتضرر به الإنسان أو يكون محرومًا في ذاته، فتكون العلة الآن مركبة من الأمرين من كونه مُشابهه، ومن كونه ضارًا بنفسه.

[٢] بعد أن ساق الشيخ رحمه الله الآيات ذكر أنَّ الله تعالى أَنْعَمَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِنَعْمِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، فالدِّينُ في قوله تعالى: «وَلَقَدْ أَئْتَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَبَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ» هَذَا دِينٌ، «وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ» هَذَا دُنْيَا، لكنَّه مال وعطاء، «وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ» هَذَا أَيْضًا دِينٌ وَدُنْيَا، لكنَّه في الحساب والجزاء.

وأنهم اختلفوا بعد مجيء العلم بعثاً من بعضهم على بعض، ثم جعل محمدًا ﷺ على شريعة شرعاً لها، وأمره باتباعها، ونهاه عن اتباع أهواء الذين لا يعلمون، وقد دخل في الذين لا يعلمون كُلُّ من خالف شريعته.

وقوله تعالى: **﴿وَإِنَّهُمْ بَيْتَنَتِ مِنَ الْأَمْرِ﴾** أي: من الشريعة، وبينات: أي: ظاهرة، وهذا من نعمة الدين: أن يُبيّن الله للإنسان الآيات حتى يطمئن ويستقر ويعتز ويقتصر. ثم قال تعالى بعد ذلك: **﴿ثُمَّ جَعَنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ﴾**، ثم: أي: بعد ما آتى الله بنى إسرائيل الكتاب والحكم والنبوة ورزقهم من الطيبات، جعل النبي ﷺ أي: صيره على شريعة من الأمر، **﴿فَاتَّبِعُهَا وَلَا تَنْتَسِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾** من بنى إسرائيل وغيرهم، فكُلُّ من خالف الحق فهو عن جهل أو عن جهالة؛ فإن كان لا يدرى ما الحق فهو عن جهل، وإن كان يدرى ولكن خالفاً عناداً فهو جهالة.

وفي هذا نصٌّ صريحٌ واضحٌ على تحريم العدول عن القوانين الإلهية إلى القوانين الوضعية المخالفـة للقوانين الإلهية؛ لأنَّ القوانين الوضعية المخالفـة مبنية على الهوى، لا على شريعة من الله عزوجل.

وفيه أيضاً: دليل على أنَّ موافقة هؤلاء في أهوائهم - ظناً من الموافق لهم سيمعنـوه - وهم خاطئـون؛ وهذا قال تعالى: **﴿إِنَّهُمْ لَنَ يُغْنِنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً﴾** [الجاثية: ١٩]، لا تسايرـهم، لا تتبعـهم؛ بل خالـفهم في الحقـ.

وقوله تعالى: **﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَاءَ بَعْضٍ﴾** [الجاثية: ١٩]، وهذا كقوله تعالى: **﴿الْمُنَفِّقُونَ وَالْمُنَفَّقَتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾** [التوبـة: ٦٧]، لكن تختلف الصيغـة في الآيتـين: **﴿الْمُنَفِّقُونَ وَالْمُنَفَّقَتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾** لكنـهم ليسوا أولـياء بعضـهم البعض؛ لأنَّ كـلـ مـنـافق إذا وـقـعـ في الشرـكـ فإـنهـ لا يـفـعـ أـخـاهـ ولا يـتوـلـاهـ، بـخـلـافـ الـظـالـمـينـ، فإـنـ بـعـضـهـمـ يـتوـلـ بـعـضاـ، وإنـ لمـ يـكـونـواـ عـلـ طـرـيقـ وـاحـدـ فيـ الأـصـلـ.

وأهواهم: هي مَا يَهْوَنُه وَمَا عَلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ مِنْ هَدْيِهِمُ الظَّاهِرُ، الَّذِي هُوَ مِنْ مُوجَبَاتِ دِينِهِمُ الْبَاطِلُ وَتَوَاعِدُ ذَلِكَ، فَهُمْ يَهْوَنُهُ، وَمُوافِقَتِهِمُ فِيهِ اتِّبَاعُ مَا يَهْوَنُهُ؛ وَهُنَّا يَفْرَحُ الْكَافِرُونَ بِمُوافَقَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي بَعْضِ أُمُورِهِمْ، وَيُسْرُونَ بِهِ، وَيَوْدُونَ أَنْ لَوْ بَذَلُوا عَظِيمًا لِيَحْصُلُ ذَلِكَ^[١].....

[١] وهذا هو الواقع، فإنَّ الْكُفَّارَ يَفْرَحُونَ أَنْ يُوافِقُهُمُ الْمُسْلِمُونَ، ويَذْلُلُونَ الشَّيْءَ الْكَثِيرَ لِمُوافَقَةِ الْمُسْلِمِينَ لَهُمْ، ولكنَّ مَعَ الْأَسَفِ أَنَّ الْحُضُورَ لِسُنْنَ الْكَوْنِ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْغَرَ يُقْلِدُ الْأَكْبَرَ، وَلَا أَقْرَبُ مِنَ التَّمْثِيلِ بِالْتَّوْقِيتِ، فَأَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمِ يَعْتَرِفُونَ بِالْتَّوْقِيتِ الْأُورْبِيِّ، مَعَ أَنَّ لَدِنَا تَوْقِيتًا إِسْلَامِيًّا مِنْ وَضْعِ أَحَدِ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ، مَقْرَوْنًا بِمُنْاسَبَةِ عَظِيمَةٍ فِي الْإِسْلَامِ وَهِيَ الْهِجْرَةُ، وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مَهْجُورٌ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، حَتَّى إِنَّ بَعْضَ الَّذِينَ يَفْدُونَ إِلَى هَذِهِ الْبَلَادِ، يَقُولُونَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُ أَسْمَاءَ الْأَشْهُرِ الْعَرِيبَةِ إِلَّا فِي هَذَا الْبَلَدِ؛ لَأَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ إِلَّا أُغْسِطْسَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وعلى كُلِّ حَالٍ أَقُولُ: إِنَّ الْكُفَّارَ يَفْرَحُونَ أَنْ يُوافِقُهُمُ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هَذَا التَّارِيخِ، وَيَوْدُونَ أَنْ يَذْلُلُوا شَيْئًا عَظِيمًا مِنْ أَجْلِ الْمُوافَقَةِ.

مسألة: بَعْضُ الْمُؤَسَّسَاتِ تَعْتَبِرُ التَّارِيخَ الْمِيلَادِيَّ لَا مِنْ أَجْلِ تَعْظِيمِ التَّارِيخِ، وَلَكِنَّ يَقُولُونَ بِأَنَّهَا أَشْهُرٌ إِفْرَنجِيةٌ طَوِيلَةٌ؛ مِنْ أَجْلِ النَّظَرِ فِي الرَّوَايَاتِ؟

فَيُقَالُ: إِنَّ الْفَرْقَ فِي السَّنَةِ عَشَرَةِ أَيَّامٍ؛ حَتَّى وَإِنْ كَانُوا يَضْرِبُونَهَا فِي سُنُواتٍ عَدِيدَةٍ، فَهَذَا خَطَأٌ، وَهُوَ مِنَ الشَّيْطَانِ زَيْنٌ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ؛ لَكِنَّهُمْ يَدَعُونَ أَنَّهُ تَوْقِيتٌ عَالَمِيٌّ الْآَنَّ، وَأَنَّهُ مَا يَحْصُلُ فِيهِ الْخَلَفُ فِي رُؤْيَا الْهَلَالِ، مَعَ أَنَّ الْأَشْهُرِ الْعَرِيبَةِ لَيْسَ فِيهَا كُلُّفَةٌ؛ فَلِيُسَبِّلَ الْبَلَازِمُ أَنْ تَنْتَنَّ وَنَقُولُ: لَا بُدَّ أَنْ تَرَى الْهَلَالَ، بَلْ يَكْفِي مَا قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ»^(١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الصَّوْمِ، بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ...»، رَقْمُ (١٩٠٧)، وَمُسْلِمُ: كِتَابُ الصَّيَامِ، بَابُ وجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانِ...، رَقْمُ (١٠٨٠)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ولو فرض أن ليس الفعل من اتباع أهوائهم، فلا ريب أن مخالفتهم في ذلك أحسم ملادة متابعتهم في أهوائهم، وأعون على حصول مرضاة الله في تركها، وأن موافقتهم في ذلك قد تكون ذريعة إلى موافقتهم في غيره؛ فإن من حام حول الحمى أوشك أن يُواقعه، وأي الأمرين كان حصل المقصود في الجملة، وإن كان الأول أظهر [١].

وفي هذا الباب: قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَنْ يُنَكِّرُ بَعْضَهُ فَقُلْ إِنَّمَا أَنْتُمْ أَنْعَدُهُمْ وَلَا أُشْرِكُ بِهِ إِلَيْهِ أَدْعُوكُمْ وَإِلَيْهِ مَأْبِدٌ﴾ [٢] وَكَذَلِكَ أَزْلَلْنَا حَكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقِفٍ﴾ [٣] [الرعد: ٣٦-٣٧].

فالضمير في: ﴿أَهْوَاءُهُم﴾ يعود - والله أعلم - إلى ما تقدم ذكره، وهم الأحزاب الذين يُنكرون بعضه، فدخل في ذلك كل من أنكر شيئاً من القرآن، من يهودي ونصراني وغيرهما، وقد قال: ﴿وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَمَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [الرعد: ٣٧] ومتابعتهم فيما يختصون به من دينهم وتتابع دينهم اتباع لأهوائهم؛ بل يحصل اتباع أهوائهم بما هو دون ذلك.

ومن هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَبْيَغَ مِلَّتَهُمْ﴾

فإن ذكر الجميع فلا بأس؛ لأنَّه سينفع الذين ما يعرفون إلا التاريخ الميلادي، وكان الناس في السابق ما يذكرون التاريخ الميلادي ولا يعرفونه أصلاً، لكن اختلطنا بالناس واختلط الناس بنا، فلا بد أن نذكر هذا؛ ثم إن البعض الثاني يقول: التاريخ الميلادي الموافق لكذا، ويذكر الهجري؛ وهذا قلب للحقيقة؛ وأنا ذكرت هذا مثلاً، وإن هناك أشياء أخرى من هذا النوع.

[١] يعني: الأظهر أنَّ الموافقة - حتى فيها هو ليس مبنياً على أهوائهم - منهية عنها، وأن البعد مطلقاً هو الأكمل.

قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْمُهْدَىٰ وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ» [البقرة: ١٢٠].

فانظر كيف قال في الخبر: «**إِلَيْهِمْ**»، وقال في النهي: «**أَهْوَاءَهُمْ**»؛ لأنَّ القوم لا يرضون إلَّا باتباع المِلَّةِ مُطلقاً، والزجر وقع عن اتباع أهوائهم في قليل أو كثير، ومن المعلوم أنَّ مُتابعتهم في بعض ما هُمْ عليه مِنَ الدِّينِ نوعٌ مُتابعةٌ لهم في بعض ما يَهُوونَهُ، أو مَظِنَّةٌ لِتابعتهم فيما يَهُوونَهُ، كما تقدَّمَ.

ومن هذا الباب: قوله سبحانه: «**وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ مَا يَرَوُونَ مَا تَبْغُوا قِبْلَتَكُمْ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنْ أَتَبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمْنَ أَفَلَامِينَ**» **١٤٥** **الَّذِينَ أَتَيْتُهُمْ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاهُمْ وَلَئِنْ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** **١٤٦** **الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونُنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ** **١٤٧** **وَلَكُلُّ وِجْهٌ هُوَ مُوْلَاهَا فَاسْتَبِقُوا الْغَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** **١٤٨** **وَمَنْ حَيَثْ خَرَجْتَ فَوْلَ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ** **١٤٩** **وَمَنْ حَيَثْ حَرَجْتَ فَوْلَ وَجْهَكَ شَطَرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيَثْ مَا كُشِّمَ فَوْلُوا وُجُوهُكُمْ سَطْرَهُ إِنَّلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ** [البقرة: ١٤٥-١٥٠].

قال غير واحدٍ من السَّلَفِ: معناه لئلا يتحجَّج اليهود عليكم بالموافقة في القِبلة، فيقولون: قد وافقونا في قبالتنا، فيُوشِّك أن يُوافقونا في ديننا، فقطع الله بمُخالفتهم في القِبلة هذه الحُجَّة، إذ «الْحُجَّةُ» اسم لكل ما يُحتجُّ به من حقٍّ وباطل، «إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ» وهم قريش، فإنَّهم يقولون: عادوا إلى قبالتنا، فيُوشِّك أن يعودوا إلى ديننا^[١].

[١] لأنَّ الذين ظَلَمُوا يُشَبِّهُونَ ويَحْتَجُونَ بذلك، وأمَّا أهل الحقُّ والعدل فيقولون: هذا دليل على أنَّه رسول الله حقاً؛ لأنَّه لو لم يكن رسولًا لم يَفْعَلْ مَا يَحْتَجُ به عليه أهل الظلم.

فيَّن سبحانه أَنَّ مِنْ حِكْمَةِ نَسْخِ الْقِبْلَةِ وَتَغْيِيرِهَا مُخالفةُ النَّاسِ الْكَافِرِينَ فِي قِبْلَتِهِمْ، لِيَكُونُ ذَلِكَ أَقْطَعًا لِمَا يَطْمَعُونَ فِيهِ مِنِ الْبَاطِلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى ثَابِتٌ فِي كُلِّ مُخالفةٍ وَمُوافَقَةٍ، فَإِنَّ الْكَافِرَ إِذَا أَتَّبَعَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ كَانَ لَهُ فِي الْحُجَّةِ مِثْلًا كَانَ أَوْ قَرِيبًا مِمَّا كَانَ لِلَّيَهُودِ مِنِ الْحُجَّةِ فِي الْقِبْلَةِ.

وقال سبحانه: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَأَخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ» [آل عمران: ١٠٥] وَهُمُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ افْتَرَقُوا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ سَبْعِينَ فِرْقَةً؛ وَهَذَا نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ مُتَابِعَتِهِمْ فِي نَفْسِ التَّفْرِقِ وَالْأَخْتِلَافِ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّ أُمَّتَهُ سَفَرَتِرَقَ عَلَى ثَلَاثَ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، مَعَ أَنْ قَوْلَهُ: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ» قَدْ يَعْمَلُ مُمَاثِلَتَهُ بِطَرِيقِ الْلَّفْظِ أَوِ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ دَلَّ عَلَى أَنَّ جِنْسَ مُخَالَفَتِهِمْ وَتَرْكِ مُشَابِهِتِهِمْ أَمْرٌ مَشْرُوعٌ»^[١]،

[١] وَمُرَادُهُ رَحْمَهُ اللَّهُ هُنَا: فِيهَا لَمْ يَرِدِ الْاِنْفَاقَ، أَمَّا مَا وَرَدَ الْاِنْفَاقَ فَهُوَ لَنَا وَلَهُمْ لَكُنَّ مَا كَانَ مِنْ خَصَائِصِهِمْ فَإِنَّ جِنْسَ الْمُخَالَفَةِ أَمْرٌ مَطْلُوبٌ؛ وَهَذَا لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةُ ﷺ كَانَ يَسِيلُ شَعْرَ رَأْسِهِ، وَالْعَرَبُ كَانُوا يَفْرُقُونَ، فَوَافَقَ الْيَهُودَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فَرَقَ، فَالْعَرَبُ مُشَرِّكُونَ، وَمُوافِقُتِهِ لِأَهْلِ الْكِتَابِ أُولَئِكَ مِنْ مُوافِقَةِ الْمُشَرِّكِينَ، فَلَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ وَصَارَ الْعَرَبُ مُؤْمِنِينَ عَدَلَ عَنِ ذَلِكَ، فَخَالَفَ الْيَهُودُ وَكَانَ يَفْرُقُ^(١)؛ وَزَمْنَ التَّشْرِيعِ يَخْتَلِفُ بِالْأَخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ.

قوله رَحْمَهُ اللَّهُ: «مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ»^(٢) قَدْ يَعْمَلُ مُمَاثِلَتَهُ بِطَرِيقِ الْلَّفْظِ أَوِ الْمَعْنَى» قَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ مِثْلَهُ، أَيْ: فِي كُلِّ شَيْءٍ، فَتَكُونُ الْمُمَاثَلَةُ عَامَّةً، وَهَذَا مُقْتَضِي دَلَالَةِ الْلَّفْظِ؛ وَقَدْ يَكُونُ الْمُرَادُ لَا تَكُونُ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى فَيَشْمَلُ أَدْنَى مُمَاثَلَةً؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَصَدَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الْمَغَازِيِّ، بَابُ إِتِيَانِ الْيَهُودِ النَّبِيِّ ﷺ، حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةُ، رَقْمُ (٣٥٥٨)، وَمُسْلِمُ: كِتَابُ الْفَضَائِلِ، بَابُ فِي سَدِيلِ النَّبِيِّ ﷺ شَعْرُهُ وَفِرْقَهُ، رَقْمُ (٢٣٣٦ / ٩٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَجُلِ الْمُؤْمِنِيْنَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ الْجَمَعَةِ، بَابُ مَا يَكْرَهُ مِنْ تَرْكِ قِيَامِ الْلَّيْلِ لِمَنْ كَانَ يَقُولُهُ، رَقْمُ (١١٥٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرُو رَجُلِ الْمُؤْمِنِيْنَ.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كُلَّمَا بَعْدَ الرَّجُلِ عَنْ مُشَابِهِتِهِمْ فِيهَا لَمْ يُشَرِّعْ لَنَا؛ كَانَ أَبْعَدَ عَنِ الْوُقُوعِ فِي نَفْسِ الْمُشَابِهِ الْمُنْهَىٰ عَنْهَا، وَهَذِهِ مَصْلَحةٌ جَلِيلَةٌ^[١].

وقال سبحانه لموسى وهارون: ﴿فَأَسْتَقِيمَا وَلَا تَنْتَعَانَ سَكِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]، وقال سبحانه: ﴿وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَرُورَتْ أَخْلُقِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَنْتَعِ سَكِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَسْعِعَ غَيْرَ سَكِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ، مَا تَوَلَّ وَنُصْلِهِ، جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] إلى غير ذلك من الآيات.

وَمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ الْهُدَىٰ وَالْعَمَلُ هُوَ مِنْ سَبِيلِ غَيْرِ الْمُؤْمِنِينَ، بَلْ وَمِنْ سَبِيلِ الْمُفْسِدِينَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ، وَمَا يُقَدَّرُ عَدْمُ انْدْرَاجِهِ فِي الْعُمُومِ فَالنَّهُيِّ ثَابِتٌ عَنِ

= الْمُمَاثِلَةِ بِالْمَعْنَى صَارَتْ مُمَاثِلَةً فِي أَيِّ جُزْءٍ مَّا يَخْتَصُّ بِهِ صَارَتْ مُمَاثِلَةً، فَمُرَادُهُ وَاللهُ أَعْلَمُ المراد باللفظ والمعنى العموم والخصوص.

[١] مُرادُ الشِّيخِ رَحْمَهُ اللَّهُ مِنْ سِيَاقِ هَذِهِ الْآيَاتِ أَنَّ مُشَابِهِتِهِمْ تَقْتَضِي أَنَّهُمْ يَفْرَحُونَ بِذَلِكَ، وَأَنَّهُمْ يَعْدُونَ ذَلِكَ مِنْ مُوافِقَتِهِمْ، وَأَنَّهُمْ يَتَوَصَّلُونَ بِهِذِهِ الْمُشَابِهَةِ إِلَى الْحُجَّةِ عَلَيْنَا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ إِذَا شَاهَوْنَا بِكُذَا فَسُوفَ يُشَاهِبُونَا فِي الدِّينِ، وَهَذَا قَالَ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»^(١).

فَكُلُّ كَلَامِهِ رَحْمَهُ اللَّهُ يَدُورُ عَلَى هَذَا، وَأَنَّ الْمُشَابِهَةَ كَمَا أَنَّهَا قَدْ تَكُونُ سَبِيلًا فِي مُشَابِهِتِهِمْ فِي الْعِقِيدَةِ وَالْعَمَلِ وَالْعِبَادَةِ، فَهُمْ أَيْضًا يَحْتَجُونَ بِهَا عَلَيْنَا وَيَقُولُونَ: شَاهِبُوْنَا بِهِذَا فَشَاهِبُونَا بِهِذَا، فَيَكُونُ هَذَا حُجَّةً لَهُمْ عَلَيْنَا، مَعَ أَنَّهُمْ اتَّبَعُوا أَهْوَاءِهِمْ فِيهَا هُمْ عَلَيْهِ إِذَا إِنَّهُمْ بَعْدَ بَعْثَةِ الرَّسُولِ ﷺ مُلَزِّمُونَ أَنْ يَتَّبِعُوهُ، وَلَكِنَّهُمْ يَقْعُدُونَ عَلَى أَهْوَاءِهِمْ.

(١) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ (ص: ٣٣).

جنسه، فيكون مُفارقة الجنس بالكلية أقرب إلى تَرْك المَنْهِي عنـه، ومقاربته مَظْنَة وقوع المَنْهِي عنـه^[١].

قال سبحانه: ﴿وَأَنْزَلَنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمَهِيمَنَا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعْلَنَا مِنْكُمْ شَرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنَ لَيَسْتَبِلُوكُمْ فِي مَا أَنْتُمْ كُمْ فَاسْتَقِفُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَتَّشِّرُونَ فِيهِ تَخْلِيلُونَ ﴾٤٨﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحَدُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٤٩-٤٨].

ومتابعتهم في هذِّبِهم هي مِن اتّباع ما يَهْوَونه أو مَظْنَة لاتّباع ما يَهْوَونه، وترُكُها مَعونة على تَرْك ذلك وَحَسْنَ ملَادَة مُتابعتهم فيما يَهْوَونه.

ومنه مَا يَدُلُّ على مقصودنا، ومنه ما فيه إشارة وتَتمِيم للمقصود، ثُمَّ متى كان المقصود بيان أنَّ مُخالفتهم في عامة أمْرِهِم أصلح لنا فجمعُ الآيات دالَّة على ذلك؛ وإنْ كان المقصود أنَّ مُخالفتهم واجبة علينا فهذا إنما يَدُلُّ عليه بعض الآيات دون بعض، ونحن ذكرنا مَا يَدُلُّ على أنَّ مُخالفتهم مَشروعة في الجملة، إذ كان هُو المقصود هنا، وأمَّا تَمييز دلالة الوجوب أو الواجب عن غيرها، وتَمييز الواجب عن غيره فليس هُو الغرض هنا.

[١] فلو أنَّ إنساناً قال في شيء مُعِين: إنَّ هَذَا لِيس بِمُخالفة، فنقول: عندنا نَهِيٌّ عامٌ، وهو جنس المُخالفة فما يَنْدِرُج تحت الجنس، فإنَّا مأمورون به، سواء نُصَّ عليه بعينه أم لم يُنَصَّ، ما دام المقصود للشرع هو أن نخالف هؤلاء الكُفَّار، فكُلُّ ما يَنْدِرُج تحت ذلك وإن لم يُذَكَّر بعينه فهو ثابت.

واعلم أنَّ في كتاب الله مِن النَّهْيِ عَنْ مُشَابَهَةِ الْأُمَمِ الْكَافِرَةِ وَقَصْصَهُمُ الَّتِي فيها عِبْرَةٌ لَنَا بِرُكْمَافَعْلَوْهُ كَثِيرٌ، مُثَلُّ قَوْلَهُ لَمَّا ذَكَرَ مَا فَعَلَهُ بِأَهْلِ الْكِتَابِ مِنَ الْمُثُلَّاتِ: «فَاعْتَرِفُوا يَتَأْذِلُ الْأَبْصَارُ» [الْحُسْنَرٌ: ٢٠]، وَقَوْلُهُ: «لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لَا تُؤْلِي إِلَى الْأَلْبَابِ» [يُوسُفٌ: ١١١]، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.

وَسَنَذْكُرُ -إِنْ شَاءَ اللَّهُ- أَنَّ مُشَابَهَتَهُمْ فِي أَعْيَادِهِمْ مِنَ الْأُمُورِ الْمُحَرَّمَةِ، فَإِنَّهُ هُوَ الْمَسْأَلَةُ الْمَقْصُودَةُ بَعْينَهَا، وَسَائِرُ الْمَسَائِلِ إِنَّمَا جَلَبَهَا تَقْرِيرُ الْقَاعِدَةِ الْكُلُّيَّةِ الْعَظِيمَةِ الْمَنْفَعَةِ.

قالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: «الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَتَفِقُونَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَعْصِيُونَ أَيْدِيهِمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَتَفِقِينَ هُمُ الْفَسِيقُونَ ١٧ وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَتَفِقِينَ وَالْكُفَّارَ نَارًا جَهَنَّمَ خَلِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ١٨ كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ فُوَّهُ وَأَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا أَسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضْتُمُ الَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَطَّتْ أَغْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَوْلَئِكَ هُمُ الْخَسِرُونَ ١٩ أَلَمْ يَأْتِهِمْ بِنَاءُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ قَوْمٌ نُوحٌ وَعَادٌ وَثَمُودٌ وَقَوْمٌ إِبْرَاهِيمَ وَاصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْفَكَاتُ أَنَّهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيظْلِمُهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ٢٠ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُنْ أُولَيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيَنْذُرُونَ الرَّزْكَةَ وَيُطْبِعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيِّدُهُمْمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ٢١ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتَ جَنَاحَتِ تَجْرِي مِنْ تَحْنِهَا الْأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِيهَا وَمَسِكِنَ طِبَّةَ فِي جَنَّتِ عَدِنٍ وَرِضْوَانٍ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ٢٢ يَتَأْمِلُهَا النَّبِيُّ جَهَدُ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَأَغْلَظُ عَلَيْهِمْ وَمَا وَدُهُمْ جَهَنَّمُ وَبِنَسِ الْمَصِيرُ ٢٣﴾ [التوبَة: ٦٧-٧٣].

يَبْيَنَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَاتِ أَخْلَاقَ الْمُنَافِقِينَ وَصِفَاتِهِمْ، وَأَخْلَاقَ الْمُؤْمِنِينَ وَصِفَاتِهِمْ، وَكُلَا الْفَرِيقَيْنِ مُظَهِّرٌ لِلإِسْلَامِ، وَوَعَدَ الْمُنَافِقِينَ الْمُظَهِّرِينَ لِلإِسْلَامِ -مَعَ هَذِهِ الْأَخْلَاقِ- وَالْكَافِرِينَ الْمُظَهِّرِينَ لِلْكُفُرِ: نَارَ جَهَنَّمَ، وَأَمْرَ نَبِيِّهِ بِجَهَادِ الطَّائِفَتَيْنِ.

وَمِنْذَ بَعْثَ اللَّهِ مُحَمَّداً ﷺ، وَهَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ صَارَ النَّاسُ ثَلَاثَةَ أَصْنَافٍ: مُؤْمِنٌ، وَمُنَافِقٌ، وَكَافِرٌ، فَأَمَّا الْكَافِرُ -وَهُوَ الْمُظَهِّرُ لِلْكُفُرِ- فَأَمْرُهُ بَيْنُ، وَإِنَّمَا الْغَرَضُ هُنَا مُتَعْلِقٌ بِصَفَاتِ الْمُنَافِقِينَ الْمُذَكُورَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، فَإِنَّمَا هِيَ الَّتِي تُخَافُ عَلَى أَهْلِ الْقِبْلَةِ.

فَوَصَّفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ، وَقَالَ فِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ﴾؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ تَشَابَهُتْ قُلُوبُهُمْ وَأَعْمَالُهُمْ، وَهُمْ مَعَ ذَلِكَ: ﴿تَنَسَّبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [الْحُشْر: ١٤] فَلِيُسْتَقْبَلُ قُلُوبُهُمْ مُتَوَادِّةً مُتَوَالِيَّةً إِلَّا مَا دَامَ الْغَرَضُ الَّذِي يَؤْمُونُهُ مُشْتَرِكًا بَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَتَخَلَّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، بِخَلَافِ الْمُؤْمِنِ، فَإِنَّهُ يُحِبُّ الْمُؤْمِنَ، وَيَنْصُرُهُ بِظَاهِرِ الْغَيْبِ، وَإِنْ تَنَاءَتْ بِهِ الدِّيَارُ، وَتَبَاعِدُ الزَّمَانُ^[١].

[١] هَذَا فَرْقٌ وَاضْعَفَ بَيْنُ؛ فَالْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ، لَكِنْ لَا وِلَايَةً لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ؛ بَلْ هُمْ أَعْدَاءٌ إِلَّا فِي الْغَرَضِ الَّذِي يَتَفَقَّدُونَ عَلَيْهِ، ثُمَّ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَنْصُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَالْمُؤْمِنُونَ أَوْلَيَاءُ يَنْصُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي غَيْبِهِ وَحُضُورِهِ.

وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ يُحِبُّ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ يَنْظُرَ فِي نَفْسِهِ هُوَ نَاصِرٌ لِأَخِيهِ غَيْرًا وَمَشَهِّدًا، أَوْ لَا يَنْصُرُهُ إِلَّا فِي مَشَهِّدِهِ، ثُمَّ يَأْكُلُ لَحْمَهُ فِي غَيْبِتِهِ؟! إِنْ كَانَ كَذَلِكَ؛ فَهُوَ مُشْبِهٌ لِلْمُنَافِقِينَ وَيَعِيدُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ، يُدَافِعُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَيَعْذِرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَيَلْتَمِسُ لَهُ الْعُذْرَ، وَلَا يُحِبُّ أَنْ يَنَالَهُ شَيْءٌ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُونَ فَهُمْ بِالْعَكْسِ، فَفَتَّشُ قَلْبَكَ؛ أَأْنَتِ مِنْ هُؤُلَاءِ أَمْ هُؤُلَاءِ!! هَلْ أَنْتَ وَلِيٌّ لِأَخِيكَ تُنَاصِرُهُ وَتَوَدُّ أَنْ لَا يَمْسَهُ سُوءٌ أَوْ بِالْعَكْسِ؟!

ثُمَّ وصف سبحانه كُلَّ واحدة مِن الطائفتين بأعمالهم في أنفسهم وفي غيرهم، وكلمات الله جوامع؛ وذلك آنَّه لِمَا كانت أعمال المرء المتعلقة بيديه قسمين: أحدهما: أَنْ يَعْمَلْ وَيَتَرُكْ؛ والثاني: أَنْ يَأْمُرْ غيره بِالْفِعْلِ وَالْتَّرْكِ.

ثُمَّ فِعلُه إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ هُوَ بِنَفْعِهِ، أَوْ يَنْفَعَ بِهِ غَيْرَهُ، فَصارَتِ الأَقْسَامُ ثَلَاثَةً لِيُسَمِّيَّ هَارَابِعًا:

أَحَدُهَا: مَا يَقُولُ بِالْعَامِلِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِغَيْرِهِ، كَالصَّلَاةِ مَثَلًاً.

وَالثَّانِي: مَا يَعْمَلُه لِنَفْعِهِ، كَالزَّكَاةِ.

وَالثَّالِثُ: مَا يَأْمُرُ غَيْرَهُ أَنْ يَفْعَلَهُ، فَيَكُونُ الْغَيْرُ عَالِمًا، وَحَظْهُ هُوَ الْأَمْرُ بِهِ، فَقَالَ سَبَاحَةٌ فِي وَصْفِ الْمُنَافِقِينَ: «يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ»، وَإِذَا هُوَ فِي صَفَةِ الْمُؤْمِنِينَ: «يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ».

وَالْمَعْرُوفُ: اسْمُ جَامِعٍ لِكُلِّ مَا يُحِبِّهُ اللَّهُ مِنِ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ.

وَالْمُنْكَرُ: اسْمُ جَامِعٍ لِكُلِّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ^[١].

[١] هَذَا تَعْرِيفٌ جَيِّدٌ لِلْمَعْرُوفِ وَالْمُنْكَرِ؛ فَلَيْسَ الْمَعْرُوفُ مَا عَرَفَهُ النَّاسُ وَأَلْفَوْهُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ قَدْ يَعْرِفُونَ وَيَأْلَفُونَ مَا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْمُنْكَرَاتِ، وَلَيْسَ الْمُنْكَرُ كُلُّ مَا أَنْكَرُوهُ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يُنْكِرُ الْمَعْرُوفَ وَالْعَمَلَ الصَّالِحِ.

فَالضَّابطُ وَالْمَرْجَعُ هُوَ مَا عُرِفَ فِي الشَّرْعِ، فَمَا أُقْرَأَ وَعُرِفَ وَأُمِرَ بِهِ فِي الشَّرْعِ فَهُوَ مَعْرُوفٌ، وَمَا أُنْكِرَ فِي الشَّرْعِ وَلَمْ يُرَضَ بِهِ فَهُوَ مُنْكَرٌ، سَوَاءً رَضِيَّهُ النَّاسُ أَمْ لَمْ يَرَضُوهُ، وَهُوَ ضَابطٌ جَيِّدٌ، قَلَّمَا يُوجَدُ عِنْدَ غَيْرِ شِيخِ الْإِسْلَامِ رَحْمَهُ اللَّهُ.

إِذَنُ الْمَعْرُوفِ: مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمُنْكَرُ: مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ؛ وَلَيْسَ الْمَعْرُوفُ مَا عُرِفَ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا الْمُنْكَرُ مَا أُنْكِرَ بَيْنَهُمْ.

ثُمَّ قال: «وَيَقِضِّيُونَ أَيْدِيهِمْ» قال مجاهد: يَقِضِّيُونَهَا عَنِ الإنفاقِ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَقَالَ قَتَادَةً: يَقِضِّيُونَ أَيْدِيهِمْ عَنِ كُلِّ خَيْرٍ؛ فَمُجاهدٌ أَشَارَ إِلَى النَّفْعِ بِالْمَالِ، وَقَتَادَةُ أَشَارَ إِلَى النَّفْعِ بِالْمَالِ وَالْبَدْنِ.

وَقَبْضُ الْيَدِ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِمسَاكِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنْقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ» [الإِسْرَاءٌ: ٢٩]، وَفِي قَوْلِهِ: «وَقَاتَلَ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةً غَلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَاتَلُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوتَانِ يُفْقَى كَيْفَ يَشَاءُ» [الْمَائِدَةِ: ٦٤]، وَهِيَ حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ مِنَ اللفظِ، أَوْ هِيَ مَحَاجِزٌ مَشْهُورٌ^[١].

[١] قَوْلِهِ تَعَالَى: «الْبَسْطُ»؛ هَلْ الْمَعْنَى الْبَسْطُ حَقِيقَةٌ، أَوْ الْبَسْطُ يَعْنِي الْإِنْفَاقَ؟ الْمَعْنَى: لَا تُمْسِكُ عَنِ الْإِنْفَاقِ وَلَا تُبْذِرُ، هَذِهِ هِيَ الْحَقِيقَةُ الْعُرْفِيَّةُ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

لَكِنْ لَوْ نَظَرْنَا إِلَى الْحَقِيقَةِ الظَّاهِرَةِ مِنَ الْلَّفْظِ لَكَانَ بَسْطُ الْيَدِ يَعْنِي مَدَهَا، وَقَبْضُهَا يَعْنِي: لَمَّا الأَصَابَعُ، فَهُلْ الْمُرَادُ هُوَ هَذَا، أَوْ الْمُرَادُ الْأَوَّلُ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ يَدَهُ رَخِيَّةٌ بِالْإِنْفَاقِ؟ الْاحْتِمَالُ وَارِدٌ، وَكَلَّاهَا صَحِيقٌ؛ وَهَذَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «يَدُ اللهِ مَلْأَى سَحَاءً»^(١) أَيْ: لَا يَسْتَقِرُ فِيهَا الْإِنْفَاقُ، أَيْ: يُنْفِقُ دَائِمًا.

إِذْنُ: يَقِضِّيُونَ أَيْدِيهِمْ ضَلْدُهَا يَيْسُطُونَهَا، وَهُلْ مَعْنَى: قَبْضُهَا أَيْ: يَقِضِّيُونَهَا فِي الْإِنْفَاقِ فِي الْمَالِ، أَوْ فِي الْعَبَارَاتِ؟ الثَّانِيَةُ أَعْمُّ، وَهِيَ يَقِضِّيُونَهَا عَنِ كُلِّ خَيْرٍ، وَهَذَا قَوْلُ قَتَادَةَ رَحْمَهُ اللهُ، وَهُوَ أَعْمُ.

قَوْلِهِ رَحْمَهُ اللهُ: «مَحَاجِزٌ مَشْهُورٌ» بِنَاءً عَلَى القَوْلِ بِالْمَحَاجِزِ، وَإِلَّا فَالشِّيخُ يَرَى أَنَّهَا حَقِيقَةٌ عُرْفِيَّةٌ بِمَعْنَى أَنَّهَا يَرَى أَنَّ الْلُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تُعْبِرُ عَنِ الْإِمْسَاكِ وَالْإِنْفَاقِ بِالْقَبْضِ وَالْبَسْطِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ: كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابُ قَوْلِهِ: «وَكَاتَ عَرَشَةً عَلَى الْمَاءِ»، رَقمُ (٤٦٨٤)، وَمُسْلِمٌ: كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ الْحِثِّ عَلَى النَّفَقَةِ وَتَبْشِيرُ الْمُنْفَقِ بِالْخَلْفِ، رَقمُ (٣٦/٩٩٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإِذَا قَبْضَ أَيْدِيهِمْ قَوْلَهُ فِي الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَوةَ﴾، إِنَّ الزَّكَاةَ - وَإِنْ كَانَتْ قَدْ صَارَتْ حَقْيَقَةً عُرْفِيَّةً فِي الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ - إِنَّهَا اسْمٌ لِكُلِّ نَفْعٍ لِلْخَلْقِ مِنْ نَفْعٍ بَدْنِيٌّ أَوْ مَالِيٌّ، فَالْوَجْهَانُ هُنَا كَالْوَجْهَيْنِ فِي قَبْضِ الْيَدِ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيهِمْ﴾ وَنِسْيَانُ اللَّهِ: تَرْكُ ذِكْرِهِ^[١].

وإِذَا دَلَّكَ فِي صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَيُقَيِّمُونَ الصَّلَاةَ﴾، إِنَّ الصَّلَاةَ أَيْضًا تَعْمُمُ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ وَالتَّطْوُعَ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ ذِكْرِ اللَّهِ؛ إِمَّا لِفَظًا، وَإِمَّا مَعْنَى^[٢].

[١] أي: تَرَكُوا ذِكْرَهُ وَلَمْ يَقُومُوا بِأَمْرِهِ، فَنَسِيهِمْ، أي: تركهم، وليس النسيان هو ذُهُولُ القلب عَنْ شَيْءٍ مَعْلُومٍ مِنْ قَبْلِهِ؛ فَإِنْ هَذَا مُنْتَعٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ غَايَةُ الامْتِنَاعِ؛ قَالَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ لِفَرْعَوْنَ: ﴿عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّهِ فِي كِتَابٍ لَا يَضُلُّ رَبِّهِ وَلَا يَنْسَى﴾ [طه: ٥٢] سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

لَكِنَّ «نَسِيهِمْ» بِمَعْنَى: التَّرْكُ، وَالْتَّرْكُ يُسَمَّى نِسِيَانًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - عَلَى أَحَدِ التَّفْسِيرَيْنِ -: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَيْنَا آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ يَحْمِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥] فَإِنَّ أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ فِي الْآيَةِ فَسَيِّ: أي: تَرَكُ، وَلَمْ تَجِدْ لَهُ عَزْمًا: أي: قُوَّةً عَلَى تَرْكِ مَا نَهَيْنَاهُ عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءَ يَقُولُ: النِّسِيَانُ هُنَا الذُّهُولُ، وَهُوَ مِنْ قُوَّةِ وَسُوْسَةِ الشَّيْطَانِ لَهُ وَمُقَاسِمَتِهِ إِيَّاهُ نَسِيَ، وَأَنَّهُ فِي الْأُمُّمِ السَّابِقَةِ كَانُوا يُؤَاخِذُونَ بِالنِّسِيَانِ؛ وَهَذَا عَاقِبَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ: النِّسِيَانُ كُلُّمَا جَاءَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بِمَعْنَى التَّرْكِ.

[٢] الصَّلَاةُ ذِكْرُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ أَوَّلِ مَا تَدْخُلُ فِيهَا إِلَى أَنْ تُسْلِمَ مِنْهَا، فَأَوَّلُهَا: «اللَّهُ أَكْبَرُ» وَهَذَا أَعْظَمُ ذِكْرٍ؛ وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَتَلْعُمُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ آلِكَتْبِ وَأَقِيمِ الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

قال ابن مسعود رضي الله عنه: ما دمت تذكر الله فأنت في صلاة، وإن كنت في السوق؛ وقال معاذ بن جبل: مدارسة العلم تسيّح؛ ثم ذكر ما وعده الله به المنافقين والكفار من النار، ومن اللعنة، ومن العذاب المُقيم، وبإزاره ما وعده الله المؤمنين من الجنة، والرضوان، ومن الرحمة.

ثم في ترتيب الكلمات وألفاظها أسرار كثيرة، ليس هذا موضعها، وإنما الغرض تمهيد قاعدة لما سنذكره إن شاء الله [١].

وقد قيل: إن قوله: **(ولهم عذاب مقيم)** إشارة إلى ما هو لازم لهم في الدنيا والآخرة، من الآلام النفسية؛ غمًا، وحزناً، وقسوةً، وظلمة قلب، وجهلاً، فإن للකفر والمعاصي من الآلام العاجلة الدائمة ما الله به عليم؛ وهذا تجذر غالب هؤلاء لا يطيبون عيشهم إلا بما يزيل العقل، ويُلهمي القلب، ومن تناول مسكن، أو رؤية ملئه، أو سماع مطرب، ونحو ذلك [٢].

قال العلماء رحمهم الله: معنى **(ولذكر الله أثْرٌ)** أي: ولذكر الله الذي تتضمنه هذه الصلاة أكبر، يعني: أن ما في الصلاة من ذكر الله يكون أكبر، وعلى هذا تكون إقامتهم للصلاة ذكر الله عَرَجَلَ في إزاء قوله في المنافقين: **(نسوا الله فنسِيُّهم)**، والصلاوة أيضاً تعم الصلاة المفروضة والتلطّع، وقد يدخل فيها كل ذكر لله تعالى إما لفظاً أو معنى.

[١] كثيراً ما يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «ليس هذا موضعها»؛ فإما أن يكون كتبها فيها سبق، أو أنه سيتكلّم عنها مُنفِّردة؛ لكن نحن الفقراء إلى هذا العلم، فيقوّتنا هذا الشيء، والظاهر أنّ قوله: أسرار كثيرة، أن فيها أشياء كثيرة ليست فائدتين ولا ثلاثاً ولا أربعاً، لكن نشكو إلى الله تعالى.

ويُشيره من بعض الوجوه ما في فتح الباري لابن حجر رحمه الله: «وسياقي»، و«تقديم».

[٢] هذا صحيح، فالإنسان العاصي مهما بلغت النعمة عنده في الدنيا فهو في غفلة

وبإزاء ذلك قوله في المؤمنين: ﴿أُولَئِكَ سَيِّدُهُمْ أَنَّهُ﴾ فإن الله يُعجل للمؤمنين، من الرحمة في قلوبهم وغيرها، بما يجدونه من حلاوة الإيمان، ويدعوونه من طعمه، وأنشراح صدورهم للإسلام - إلى غير ذلك من السرور بالإيمان والعلم والعمل الصالح بما لا يمكن وصفه^(١).

ثم قال سبحانه في قام خبر المنافقين: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ فُؤَدًا وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا﴾، وهذه الكاف قد قيل: إنها رفع، خبر مبتدأ مخدوف تقديره: أنتم كالذين من قبلكم، وقيل: إنها نصب بفعل مخدوف، تقديره: فعلتم كالذين من قبلكم، كما قال التميمي بن تواب:

كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَالِبًا

= وفي غم شديد ولا شك؛ لأنَّه يذكر إماماً زوال النعم عنه، أو زواله عنها؛ وهذا أثير عن بعض السلف رحمة الله آثر قال: «لو علِمَ الملوك وأبناء الملوك ما نحن فيه بحال دُونا عليه بالسيوف»^(١)، أي: ما نحن فيه من نعيم القلب، وسرور النفس، وهذا هو مقتضى قوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحِينَّهُ حَيَةً طَيْبَةً﴾ [النحل: ٩٧]، فأطْيَبَ الناس عيشاً في الدنيا هم ذُرُّ الإيمان والعمل الصالح، اللهم اجعلنا مِنْهم.

[١] وهذا يؤخذ من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ سَيِّدُهُمْ أَنَّهُ﴾، فالسَّيِّدُ تُفيد التَّحقيق والقُرْبُ، وأول رحمة الله هو ما يحصل من انشراح الصدر للإسلام، ونور القلب من العلم والإيمان، وغير ذلك مما يؤمّله الإنسان من ربه عَزَّوجَلَّ، وما حصل له من النعمة العظيمة من الإيمان والعمل الصالح.

(١) ينظر: حلية الأولياء (٧/ ٣٧٠-٣٧١).

أي: لم أَرْ كاليلوم، والتَّشبيه - على هذين القولين - في أعمال الذين مِنْ قَبْلِهِ،
وقيل: إنَّ التَّشبيه في العذاب.

ثُمَّ قيل: العامل مَحْذُوفٌ، أي: لعنة وعذَّبَهم، كما لعن الذين مِنْ قَبْلِكم.

وقيل - وهو أَجْوَدُهُ - بل العامل مَا تَقَدَّمَ، أي: وعَدَ اللهُ الْمُنَافِقِينَ كَوْعَدَ الظِّنَّةِ
مِنْ قَبْلِكُمْ، وَلَعَنَهُمْ كَلَّعَنِ الظِّنَّةِ الَّتِي مِنْ قَبْلِكُمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ كَالظِّنَّةِ الَّتِي مِنْ قَبْلِكُمْ.
أَوْ مَحْلُّهَا نَصْبٌ، وَيَحْوِزُ أَنْ يَكُونَ رَفِيعاً، أي: عَذَابٌ كَعَذَابِ الظِّنَّةِ الَّتِي مِنْ قَبْلِكُمْ.

وَحْقِيقَةُ الْأَمْرِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ الْكَافَ تَنَاوَلَهَا عَامِلَانِ نَاصِبَانِ، أَوْ نَاصِبَ
وَرَافِعَ، مِنْ جَنْسِ قَوْلِهِمْ: أَكْرَمْتُ وَأَكْرَمْنِي زَيْدٌ؛ وَالنَّحْوَيُونَ هُمْ فِيهَا إِذَا لَمْ يَخْتَلِفُ
الْعَالِمُ - كَقَوْلِكَ: أَكْرَمْتُ وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا - قُولَانَ:

أَحَدُهُمَا - وَهُوَ قُولُ سَبِيُّوهِ وَأَصْحَابِهِ - أَنَّ الْعَالِمَ فِي الْإِسْمِ هُوَ أَحَدُهُمَا، وَأَنَّ
الآخِرَ حُذِفَ مَعْمُولُهُ، لَأَنَّهُ لَا يَرَى اجْتِمَاعَ عَامِلَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ.

وَالثَّانِي: قُولُ الْفَرَاءِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكَوْفَيْنِ: أَنَّ الْفِعْلَيْنِ عَمِلَاهُمَا فِي هَذَا الْإِسْمِ، وَهُوَ
يَرَى أَنَّ الْعَالِمَيْنِ يَعْمَلُانِ فِي الْمَعْمُولِ الْوَاحِدِ^[١].

[١] الثَّانِي أَصْحَحُهُ، وَلَدِينَا قَاعِدَةٌ فِي اختِلافِ النَّحْوَيْنِ، وَهِيَ أَنَّ تَبَعَ الْأَسْهَلَ مَا لَمْ
يَأْبَاهُ الْمَعْنَى، وَهُنَّا لَا يَأْبَاهُ الْمَعْنَى.

إِذَا قَلْتَ: قَدَّمْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، مَا الْمَانِعُ أَنْ يَعْمَلَ قَدَّمْتُ وَأَكْرَمْتُ فِي زَيْدٍ؟ لَأَنَّ
الْتَّقْدِيمُ وَالْإِكْرَامُ كَلَّاهُمَا وَقَعَ عَلَيْهِ؛ أَمَّا أَنْ أَقُولُ: لَا، أَكْرَمْتُ زَيْدًا، هِيَ الْعَالِمُ، وَحُذِفَ
مِنَ الْأَوَّلِ الْمَفْعُولُ، وَأَصْلُهُ: قَدَّمْتُهُ وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، مَنْ قَالَ هَذَا؟ لَوْ جَاءَ السِّيَاقُ بِهَذَا
الْأَسْلُوبِ لَكَانَ رَكِيْكَا.

فَإِنَّا أَرَى رأْيَ الْكَوْفَيْنِ فِي هَذَا، أَنَّهُ - أَيُّهُ - الْمَفْعُولُ - مَفْعُولُ الْفِعْلَيْنِ جَمِيعاً، وَلَا يَأْسُ
أَنْ يَجْبِيَءَ عَالِمٌ ثَالِثٌ، مِثْلُ: قَدَّمْتُ وَأَكْرَمْتُ وَأَعْطَيْتُ وَأَهْدَيْتُ وَوَهَبَتْ وَهَكَذَا يَكُونُ